الأمم المتحدة

A/72/175

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

الانسجام مع الطبيعة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٣٢ الذي طلبت فيه الجمعية إلى رئيس الجمعية أن يعقد أثناء دورتها الحادية والسبعين حوارا تفاعليا بشأن الانسجام مع الطبيعة احتفالا باليوم الدولي لأمنا الأرض في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار.

ويستند هذا التقرير إلى مساهمات في الحوار التفاعلي السابع بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي عقد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتناول فقه الأرض وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتجاهات تنفيذ القانون المتمحور حول الأرض، وطائفة من المبادرات والإنجازات المتعلقة بالقانون والسياسات والتعليم والمشاركة العامة المتصلة بفقه الأرض خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير توصيات رئيسية لتنظر فيها الدول الأعضاء.

* A/72/150.

140817 080817 17-12266X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٣٢/٧١، وهو قرارها الثامن بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي طلبت فيه إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية، حوارا تفاعليا في الجلسات العامة التي ستعقد أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بمشاركة الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وخبراء مستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة. والغرض من ذلك مناقشة التوصيات الواردة في التقرير الموجز للخبراء عن أول حوار افتراضي تجريه الجمعية العامة بين الخبراء بشأن فقه الأرض (A/71/266) على الصعيد العالمي، بغية حث المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في طريقة تفاعلهم مع العالم الطبيعي وتحسين الأسس الأخلاقية للعلاقة بين البشر والأرض في سياق التنمية المستدامة.

٢ – ولذا، عُقد الحوار التفاعلي السابع للجمعية العامة احتفالا باليوم الدولي لأمنا الأرض وكان معروضا عليه التقرير الموجز للخبراء وقرار الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة.

٣ – ويتناول هذا التقرير الملامح البارزة في الحوار فضلا عن تطبيق فقه الأرض في ضوء تقرير الخبراء الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٦. ومنذ ذلك الحين وبغية النهوض بالتنفيذ الشامل لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بدأ العديد من الأعضاء الخبراء في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة أنشطة هامة في مختلف مجالات اختصاص كل منهم[(١)]، وتمثل الهدف النهائي لذلك في ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة بهذا المجال والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة على نحو ما ورد في الغاية ١٢-٨ من الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٤ – وأوصي الخبراء أيضا في تقريرهم بضرورة تطبيق مبادئ فقه الأرض عند تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالنظر إلى أوجه الترابط الأساسية بين البشر والطبيعة[(٢)]، والحاجة الماسة إلى حث المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية التفاعل مع العالم الطبيعي، والتهديدات الواسعة النطاق لرفاهه، وأهمية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على مدى الأعوام الثلاثة عشر عاما المقبلة.

٥ – وشدد الخبراء على أن رفاه الإنسان مرتبط ارتباطا وثيقا برفاه الأرض، وبالتالي فإن حق الأرض في بيئة صحية له نفس القدر من الأهمية إذا أُريد حماية حقوق الإنسان. وأكدت التقارير الأخيرة أن رفاه البشر والطبيعة مترابطان، ومن بينها تقرير مركز قانون الأرض المعنون ''الكفاح من أجل مستقبلنا المشترك: حماية حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة على حد سواء''[(٣)]؛ وتقارير عديدة للمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية

(١) انظر www.harmonywithnatureun.org/knowledgenetwork/all-members.

(٢) تكتب لفظة ''Nature'' بأحرف كبيرة في النص الانكليزي لتعكس وجهة النظر العالمية المتمحورة حول الأرض، والتي تعترف بها بعض البلدان (انظر A/71/266، الحاشية ٣، والقرار ٢٣٢/٧١).

(٣) انظر https://www.earthlawcenter.org/co-violations-of-rights.

ومستدامة، بما في ذلك تقريران يناقش أحدهما آثار حقوق الإنسان الناشئة عن فقدان التنوع البيولوجي(A/HRC/34/49) ، ويناقش الآخر تغير المناخ (A/HRC/31/52).

٦ - وعلاوة على ذلك، فمن أجل تعزيز إعمال فقه الأرض، وقع اتفاق[٤] في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات والأمين العام المساعد والمراقب المالي للأمم المتحدة، للمساهمة في فكرة الانسجام مع الطبيعة في إطار الصندوق الاستئماني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مما يؤكد من جديد الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه بحلول عام ٢٠٣٠ ستتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة.

ثانيا - الملامح البارزة للحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة احتفالا باليوم الدولي لأمنا الأرض

٧ - عقدت الجمعية العامة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، حوارها التفاعلي السابع بشأن الانسجام مع الطبيعة، في مقر الأمم المتحدة، احتفالا باليوم الدولي لأمنا الأرض. وكان الموضوع العام للحوار هو ''فقه الأرض'' وتضمن الحوار حلقات نقاش صباحية وحلقات نقاش بعد الظهر، وضم خبراء أعضاء في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة[٥].

٨ - وتناول الحوار أدوار حقوق الطبيعة، والاقتصاد الإيكولوجي، والتعليم، والأخلاق، والفلسفة، والعلوم الشاملة ووسائط الإعلام فضلا عن فقه الأرض بشكل عام وأهميتها من حيث النهوض بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال اعتماد حقوق الطبيعة، من أجل الهدف النهائي وهو إقامة علاقة مزدهرة بين النشاط البشري والأرض.

٩ - وأعرب نائب رئيس الجمعية العامة، في ملاحظاته الافتتاحية، عن تقديره لأهمية فقه الأرض في الاعتراف بعمق الطبيعة المترابطة لرفاهية البشر وكوكب الأرض، فضلا عن تعزيز علاقات المنفعة المتبادلة بين البشر وأبناء مجتمع الأرض الآخرين. وسلط الضوء على أن رؤيتنا العالمية الحالية التي تركز على الإنسان وقوانيننا واقتصاداتنا تنطوي في صميمها على فكرة أننا نعيش في كوكب زاخر تماما ''بالموارد'' التي ينبغي أن نستغلها كما نشاء، لمنفعة جنسنا البشري على وجه الحصر. وعلى النقيض من ذلك، تقدر النظرة العالمية المتمحورة حول الأرض أن رفاه البشر مستمد من رفاه الأرض، وأن العيش في انسجام مع الطبيعة ضروري للحفاظ على رفاه الإنسان وحقوقه على حد سواء.

١٠ - وذكر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن فقه الأرض متأصل في فلسفة القانون والإدارة البشرية الرشيدة التي تسلم بأن رفاه كل فرد من أفراد المجتمع البشري يعتمد على رفاه الأرض ككل. وشدد على أن عدم فهم البشر لما يعنيه أن يكونوا جزءا من العالم الطبيعي أدى إلى أن تكون مصالحنا الذاتية فحسب هي موضع الاعتبار في علاقتنا بالطبيعة. بيد أنه أشار إلى

(٤) انظر See http://www.harmonywithnatureun.org/trustfund.html.

(٥) Germana de Oliveira ،Jean-Paul Mertinez ،Liz Hosken ،Pallav Das ،Peter G. Brown ،Klaus Bosselmann Moraes، Chandra Roy-Henriksen وأدار الحوار Jorge Islas.

أن عددا متزايدا من البلدان قد اتخذ إجراءات لتصحيح ذلك الوضع، بما في ذلك منح شخصية قانونية للطبيعة. وقد أدرج هذا الالتزام الواسع بإعادة تشكيل علاقتنا بالطبيعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار الغاية ١٢-٨ من الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وأكد وزير خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن أنماط الإنتاج أدت إلى تغير المناخ وأزمات مالية، مما أوضح القيود التي تكتنف التنمية الاقتصادية والثقافية. وقال إنه بالنظر إلى أن البشرية لا يمكنها ببساطة أن تستمر في الوجود دون مراعاة كوكب الأرض، فمن الأهمية بمكان الآن اعتماد إعلان عالمي بشأن حقوق أمنا الأرض، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في تنسيق جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد.

١٢ - وأكدت نائبة الممثل الدائم لإكوادور أنه على الرغم من تطور حقوق الإنسان والحقوق البيئية، لا تزال هناك فجوة هامة بين الاثنين، نظرا لأن حقوق الإنسان والحقوق البيئية، كما هي واردة حاليا في القانون البيئي، تركز على رفاه الانسان. بيد أن الحقوق البيئية في إكوادور وفي أماكن أخرى تتجاوز البشر، حيث يُعترف بالبيئة بوصفها كيانا له حقوق. وشددت أيضا على أهمية وجود إعلان عالمي بشأن حقوق الطبيعة.

١٣ - وفي ظل تلك الخلفية، تناول الخبراء المشاركون في الحوار إعمال فقه الأرض من خلال تقديم أمثلة محددة للكيفية التي يتجلى ويطبق بها من وجهة نظر مختلف التخصصات التي يمثلونها.

١٤ - وناقش عدد من الخبراء منظور الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، والذين يعتمد وجودهم على العيش في انسجام مع الطبيعة. وتحتل الشعوب الأصلية ٢٠ في المائة من رقعة الأرض ويمثلون ٥٠٠ ٥ من الثقافات الأصلية، التي تمثل معظم التنوع الثقافي في العالم[٦] . والمناطق التي يعيشون فيها هي أيضا المناطق التي تتسم بأكبر قدر من التنوع البيولوجي، وتعد حقوق الشعوب الأصلية في الحفاظ على علاقتها التقليدية الروحية المميزة بالأرض أمرا أساسيا.

١٥ - وفيما يتعلق بالأخلاقيات، اقترح بعض الخبراء أن تقرن الجمعية العامة عملية أهداف التنمية المستدامة الحالية بحوار أخلاقي رفيع المستوى وأن تعزز فكرة الدول كأمناء للأرض. ولتحقيق الوصاية على الأرض، يمكن للجمعية العامة أن توجه الدول ذات السيادة في القرن الحادي والعشرين للعمل كأمناء للبيئة الطبيعية.

١٦ - ومن شأن ذلك أن يعكس التطورات الكثيرة التي تحدث في بلدان مختلفة فيما يتعلق بسن تشريعات والنظر في قضايا المحاكم التي تعترف بالشخصية القانونية للطبيعة، على النحو الوارد في الفرع الثالث من هذا التقرير. ويشير الخبراء إلى أنه لا مناص من أن نفكر بما يتجاوز نموذج الدول ذات السيادة وأن نتبنى الوصاية على الأرض. وفي هذا الصدد، سينشئ ”مجلس الوصاية على الأرض“ منبرا قيما لهذا الحوار سيعزز بدرجة كبيرة شرعية الدول فيما يتعلق بالمساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(٦) انظر www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/mandated-areas1/environment.html.

١٧ - وفي مجال الاقتصاد، تناول بعض الخبراء الحاجة الماسة إلى رفض الافتراضات الضارة والمضللة التي يعُد الاقتصاد فيها نظاما منعزلا لا يرتبط بالحقائق البيوفيزيائية لقوانين الكون، مما يؤدي إلى حدوث عدم مساواة جذرية وزعزعة نظام حفظ حياة الأرض.

١٨ - وعلى النقيض من ذلك، يشير خبراء إلى أن ''الاقتصادات المراعية للأرض'' ستنطوي على فكرة وجود قيود تكتنف الكوكب، والتسليم بأننا أعضاء في مجتمع الأرض ولسنا سادته. وسيغدو الهدف من ذلك تعزيز العلاقة بين الإنسان والأرض بصورة متبادلة، وتعزيز الإنصاف بين الأجيال البشرية.

١٩ - وعلاوة على ذلك، تسعى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، والأهم من ذلك أنها تنص على أن أهداف التنمية المستدامة نابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا يثير مرة أخرى قضية حقوق الطبيعة. وقد أُشير إلى أن الأمم المتحدة أعلنت، على سبيل المثال، أن حق الإنسان في المياه شرط أساسي لإعمال بقية حقوق الإنسان. ولاحظ خبراء أن الإعلان يثير سؤالا وهو كيف يمكن القول بأن لنا الحق في شيء، كممر مائي، إذا لم يكن للممر المائي نفسه الحق في الوجود والازدهار. ومن شأن الاعتراف بحقوق الطبيعة من حيث القانون والممارسة أن يسد هذه الفجوة، بنفس الطريقة التي جرى بها الاعتراف بحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب الأصلية.

٢٠ - وسُلط الضوء أيضا على أن ميادين الفنون ووسائط الإعلام والتصميم وفرت فرصا مهمة لإيصال تلك المفاهيم ونشرها والمشاركة بشأنها على نطاق واسع، وينبغي إيلاء أولوية لها ودعمها كوسيلة لتعزيز الفهم الفعال والمضي قدما لتحقيق نظرة عالمية متمحورة حول الأرض.

٢١ - ويتطلب التوفيق بين تصور الأجداد والمنظور الإنمائي فهم أن حقوق أمنا الأرض والانسجام مع الطبيعة شرطان أساسيان للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعتمد حقوق الإنسان على حقوق الطبيعة ويرتهن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باحترام مبادئ الانسجام مع الطبيعة.

٢٢ - ومن شأن الاعتراف بحقوق الطبيعة الأصيلة في القانون أن يُجري النقاش بشأن حماية البيئة في حدود ما ينم عن روح المسؤولية والاستدامة. ويعد تغيير النظرة إلى الطبيعة من اعتبارها مجرد ممتلكات بموجب القانون، إلى الاعتراف بأنها تملك شخصية قانونية، وتتمتع بحقوق أصيلة كنظم إيكولوجية سليمة وطبيعية، أمرا أساسيا للمحافظة عليها وحفظها.

٢٣ - ولتحقيق أكبر عدد من أهداف التنمية المستدامة والامتثال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من المهم تركيز الجهود على تعزيز حقوق الطبيعة واحترامها وحمايتها وضمانها. ولتحقيق ذلك، يلزم إجراء تغيير جذري في طريقة امتثال تخصصات القانون والاقتصاد والسياسة والفنون ووسائط الإعلام، من بين أمور أخرى، للتنمية المستدامة إيكولوجيا الحقيقية في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يُستمد الإلهام من الشعوب الأصلية من حيث طريقة صلتهم بالأرض؛ بمعنى أن البشر يولدون في نطاق حدود الأرض، وهم جزء منها وليسوا فوقها إطلاقا.

٢٤ - وشدد الخبراء على ضرورة تعاون الحكومات ومقرري السياسات العامة والقضاة والهيئات التشريعية وممارسي القانون والمجتمع عامة لوضع منظور محوره الأرض على المدى الطويل. وأوصوا بأن

ينظر إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض كخطوة أولى. وينبغي أن تضع الدول آليات قانونية جديدة تضمن هذه الحقوق فعلا وبصورة فعالة في كل مرحلة من مراحل الحماية القانونية – بدءا من صياغة القوانين وتنفيذ التدابير التنظيمية إلى تسوية المنازعات الخاصة أمام المحاكم.

٢٥ – وفي الختام، أبرز الخبراء أيضا أهمية توضيح أن فقه الأرض ليس مرادفا للقانون البيئي. بل هو بدلا من ذلك، رؤية كاملة، ينبغي بموجبها النظر إلى كل قانون وعمل من أعمال البشر باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق حماية حقيقية للطبيعة: من أنهار وأشجار وجبال وكتل جليدية ونظم إيكولوجية برمتها والمحيط الحيوي.

٢٦ – وخلص الخبراء أيضا إلى أن من الأولويات العليا للحكومات والمجتمع المدني، ضمان اقتران الحوكمة المتمحورة حول الأرض بثقافة محورها الأرض. فيجب أن يتعاون المجتمع المدني والحكومات لإضفاء الطابع المؤسسي على الصكوك المناسبة وإضفاء الطابع الاجتماعي على نطاقها في جميع قطاعات المجتمع، ليتسنى لكل فرد أن يفهم لم لا تُعد الطبيعة أصلا تجاريا. فلا حياة، ولا تنمية، ولا اقتصاد، بدون الطبيعة. ولذا فمن الضروري التوقف عن النظر إلى الطبيعة باعتبارها مصدراً غير محدود لتوفير الموارد، وفهمها فعلا كأساس للحياة.

ثالثا – اتجاهات إعمال القانون المتمحور حول الأرض

٢٧ – تعد أخلاقيات الإشراف جزءا لا يتجزأ من أديان العالم، بل من التراث الثقافي للإنسانية فعلا. وقد حدثت تطورات قريبة العهد في بلدان مختلفة تتعلق بسن تشريعات لمنح الطبيعة شخصية قانونية، وأعربت بلدان عن اتجاه عام لإقامة وصاية على الأرض. ولذا يتناول هذا الفرع اتجاهات فقه الأرض والطريقة التي يتم بها إدراجه تدريجيا في القانون والسياسات، من جانب عدد متزايد من البلدان والمؤسسات في جميع أنحاء العالم.

ألف – التشريعات الوطنية المانحة حقوقا للطبيعة

٢٨ – في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعترفت المحكمة الدستورية الكولومبية بأن لنهر أتراتو (Atrato) وحوضه وروافده حقوقا. وقد عانى نهر اتراتو الموجود فى منطقة تشوكو الكولومبية من التعدين غير القانونى الذى أدى الى حدوث أزمات بيئية وإنسانية على حد سواء وإلى رفع دعاوى قضائية للدفاع عن حقوق النهر وحقوق المجتمعات المحلية التي تقدم الدعم لها منظمة الأرض الكريمة (Tierra Digna).

٢٩ – وبحسب المحامي البيئي هوغو إشيفيريا Hugo Echeverría، اعتُمد قرار المحكمة الدستورية بعد إصدار حكم في قضية معقدة بشأن التعدين غير المشروع سبب فيها حجم ذلك النشاط التعديني وكثافته ومدته انتهاكا خطيرا للحقوق الأساسية في الحياة والمياه والأمن الغذائي والبيئة الصحية والثقافة وأراضي المجتمعات المحلية التي تسكن حوض نهر أتراتو وروافده.

٣٠ – وأشار الدكتور إشيفيريا، في تحليله لحكم المحكمة، إلى أن المحكمة تبنت منظورا إيكولوجي المحور وبيولوجي ثقافي، وأن العدالة البيئية تقتضي أن نسمح بأن تكون الطبيعة أهلا للتمتع

بالحقوق. وبتطبيق هذا القرار، تكون المحكمة قد اتخذت ''خطوة إلى الأمام في الفقه القضائي'' نحو إضفاء الحماية الدستورية على أحد أهم مصادر التنوع البيولوجي في كولومبيا: نهر أتراتو[٧].

٣١ - وينص القرار على أن تدافع الحكومة والمجتمعات المحلية عن نهر أتراتو. كما ينص على أن الموقف القائم على الاحترام والتواضع العميقين للطبيعة وكائناتها هو وحده الذي يمكننا من أن نرتبط بهما بشروط عادلة ومنصفة، وأن ننحي جانبا المفاهيم النفعية أو الاقتصادية أو ذات الفعالية. وبحسب القاضي خورخي إيفان بالاسيو، الذي حكم بمنح حقوق لنهر أتراتو، كان استنتاجه جليا بقدر ما كان صعبا: يجب انقاذ كوكب الأرض من البشر أنفسهم.

٣٢ - وفي مثال آخر، اعتمدت مكسيكو سيتي دستورا جديدا في مطلع عام ٢٠١٧، تناول حقوق الطبيعة في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٣ وتنصان على أن تمنح سلطات مكسيكو سيتي الطبيعة الحق في الحفاظ عليها وحمايتها. وبالإضافة إلى ذلك، تشير المادة ١٣ إلى أنه سيُسن قانون ثانوي للاعتراف بحقوق الطبيعة، كما تشكلها جميع نظمها الإيكولوجية والأنواع البيولوجية، وتنظيم حمايتها، باعتبارها كيانا جماعيا له حقوق جماعية. وستكون نتيجة ذلك أن يتمكن مواطنو مكسيكو سيتي من إنفاذ الحقوق الأساسية نيابة عن الطبيعة[٨]. وبالمثل يعترف دستور ولاية غيريرو، بحقوق الطبيعة في المادة ٢ منه.

٣٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، منح برلمان نيوزيلندا مركزا قانونيا لنهر وانغانوي (Whanganui) باعتباره شخصا، بما يتسق مع المفاوضات بين حكومة نيوزيلندا وشعب وانغانوي إيوي (Whanganui Iwi) التي بدأت رسميا في عام ٢٠٠٩ وانتهت إلى توقيع صك تسوية بشأن نهر وانغانوي في عام ٢٠١٤. ويعترف هذا التشريع بالصلة الروحية العميقة بين نهر وانغانوي إيوي ونهر أسلافه ويرسي منهاجا قويا لمستقبل نهر وانغانوي[٩].

٣٤ - وذكر غيرارد ألبرت (Gerrard Albert)، المتحدث باسم شعب الماوري المحلي، أن المجتمع ساوره القلق منذ زمن طويل بشأن تأثير الحكومة على صحة ورفاه النهر، وقد اعتقد المجتمع المحلي دائما أن نهر وانغانوي كلٌ حيٌ لا يتجزأ يسمى ''Te Awa Tupua''، ويشمل جميع عناصره المادية والروحية المستمدة من الجبال الشمالية الوسطى للجزيرة حتى البحر.

٣٥ - وستُمثل مصالح النهر الآن بصورة مشتركة من جانب عضو يعينه مجتمع الماوري، وعضو تعينه الحكومة.

٣٦ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، منحت محكمة أوتاراخاند العليا في الهند مركز الشخصية القانونية لنهري غانغا Ganga ويامونا Yamuna وأمرت المحكمة بأن يُكلف مسؤولان حكوميان بمسؤولية تنظيف وتجديد النهرين وبأن يعمل المدعي العام لأوتاراخاند بصفة ''الأبوين القانونيين'' للنهرين المقدسين وأن يغدو بمثابة الوجه الانساني لحمايتهما وحفظهما والمحافظة عليهما

(٧) Hugo Echeverría, ''The case of the Atrato River: a legal view on the rights of Nature'', May 2017. متاحة في الموقع www.facebook.com/UNHwN.

(٨) انظر http://cdmx.gob.mx/storage/app/uploads/public/589/746/ef5/589746ef5f8cc447475176.pdf.

(٩) انظر www.legislation.govt.nz/act/public/2017/0007/latest/whole.html#DLM6830851.

وعلى روافدهما. وذكرت المحكمة العليا كذلك أن أولئك الموظفين سيلتزمون بدعم مركز النهرين وتعزيز صحتهما ورفاههما[١٠].

٣٧ - وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، منحت محكمة أوتاراخاند العليا في الهند أيضا مركز الشخصية القانونية لكتلتي غانغوتري Gangotri وياموتوري Yamunotri الجليديتين في جبال الهملايا بما في ذلك الشلالات، والمروج، والبحيرات، والأودية، والغابات، والأراضي الرطبة، والمراعي، والينابيع من أجل بقائهما، وسلامتهما ودعمهما وتجديدهما. وأشار القاضيان راجيف شارما وألك سنغ إلى أن الأجيال السابقة سلمت أمنا الأرض للبشر في بهائها الأصلي، والبشر ملتزمون أخلاقيا بتسليم أمنا الأرض ذاتها للجيل التالي. ووجهت المحكمة العليا بأن من الضروري أن تكون حقوق هذين الكيانين القانونيين مساوية لحقوق البشر، وأن يُعامل الأذي أو الضرر الذي يصيب هذين الكيانين معاملة الأذي أو الضرر الذي يصيب البشر[١١].

٣٨ - وفي إكوادور، حيث عُدل دستور الدولة ليشمل حقوق الطبيعة في عام ٢٠٠٨[١٢]، اعترفت الأحكام القضائية في خمس قضايا على الأقل بتلك الحقوق ونُفذ عدد من الإجراءات التنظيمية تلك الأحكام. وسنت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قانونين وطنيين يتناولان حقوق الطبيعة، وتشهد البرازيل والأرجنتين أيضا اتجاهات في هذا الصدد.

٣٩ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، اعترفت البلديات في جميع أنحاء البلد أيضا بحقوق الطبيعة من خلال القوانين المحلية. وفي عام ٢٠١٠، أصبحت بتسبرغ أول مدينة كبيرة تعتمد مرسوما يعترف بحقوق الطبيعة الملزمة قانونا، وفي عام ٢٠١٣، أصبحت سانتا مونيكا أول مدينة في الساحل الغربي تعترف بالحقوق الأصيلة للطبيعة في الوجود والازدهار، فضلا عن الحق ذي الصلة للسكان في بيئة صحية، بما في ذلك الحق في مناخ مستدام. وبالمثل، سنت بلديات في العديد من الولايات الأخرى أيضا - بما في ذلك كولورادو، ومين، وميريلاند، ونيو هامبشير، ونيو مكسيكو، ونيويورك وأوهايو وبنسلفانيا، وفرجينيا - قوانين محلية تعترف بالحقوق الأصيلة للطبيعة.

باء - اتجاهات السياسات المتعلقة بحقوق الطبيعة

٤٠ - يقول خبراء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة، الذين انضم إليهم المهنيون في جميع أنحاء العالم، أنه من أجل وقف تدمير الطبيعة، يجب أن تعترف القوانين بقيمتها الجوهرية. وتظهر أمثلة السياسات التالية الحاجة الماسة إلى إحداث التحول المنهجي الضروري للتحول إلى العيش في انسجام مع الطبيعة.

٤١ - ففي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، عقد أعضاء البرلمان الأوروبي وممثلو المؤسسات البيئية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي ومنظمات غير حكومية وخبراء دوليون، اجتماعا في البرلمان الأوروبي في بروكسل بغية عقد مؤتمر يستكشف اعتماد حقوق الطبيعة ومنح الشخصية والحقوق القانونية للنظم

(١٠) انظر http://lobis.nic.in/ddir/uhc/RS/orders/22-03-2017/RS20032017WPPIL1262014.pdf.

(١١) انظر www.harmonywithnatureun.org/content/documents/20170405Waterfalls_%20As_Legal_Persons.pdf.

(١٢) انظر www.harmonywithnatureun.org/content/documents/160Ecuador%20Constitucion.pdf.

الإيكولوجية والأنواع البيولوجية في قوانين وسياسات الاتحاد الأوروبي[١٣]. وتناول عضوا البرلمان الأوروبي ماركو أفرونتي وبافل بوك اللذان شاركا في استضافة المجتمعين الحاجة الماسة إلى نقلة نوعية وأعربا عن دعمهما القوي للدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق الطبيعة في حماية البيئة.

٤٢ - وأشار عضو البرلمان الأوروبي بينيدك هافور إلى أن النظام برمته أخفق في معالجة الأسباب الجذرية، وربما تكمن المشكلة في مفهوم الحقوق. وقال إن الوقت قد حان لإعادة النظر في الفكرة الأساسية المتعلقة بمفهوم الحقوق بحيث يشمل غير البشر، والأجيال المقبلة والكائنات الحية من غير الأفراد مثل النظم الإيكولوجية والطبيعة. وهذا التوسع في الحقوق لا يعد ثوريا، فقد حدث من قبل، وادعي أن تلك هي الخطوة المقبلة[١٤].

٤٣ - وفي البرازيل، استضافت مدينة كامبيناس، بالاشتراك مع وزارة البيئة البرازيلية والرابطة الوطنية للوكالات البلدية المعنية بالبيئة (ANAMMA)، بدعم من حكومة ولاية ساو باولو، منتدى بشأن الإدارة البيئية يهدف في جملة أمور إلى تحويل إدارة الموارد الطبيعية إلى إدارة العلاقة مع الأرض. ونسقت مؤسسة ماباس (MAPAS) وهي منظمة غير حكومية معنية بالزراعة وتربية الماشية والإمدادات الغذائية حلقة نقاش بشأن حقوق الطبيعة والسياسة العامة في المدن تستهدف المسؤولين العموميين ومدراء البيئة والمجتمع المدني وتتناول دور حقوق الطبيعة والانسجام مع الطبيعة في تحسين ممارسات الإدارة البيئية. وعلاوة على ذلك، تناولت حلقة النقاش أيضا مبادرة الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة والتطورات العالمية في التشريعات المتعلقة بحقوق الطبيعة[١٥].

٤٤ - وتتمثل النتيجة التي خلص إليها المنتدى في رسالة الطبيعة ''Carta da Natureza''[١٦] التي وقعها أكثر من ٣٠ رئيس بلدية، وأمانات بيئية، ومدراء بيئيين عامين، وخبراء تشريعيين في مجال حقوق الطبيعة، ملتزمين بعدد من المبادئ المتعلقة بتنفيذ حقوق الطبيعة في البلديات. وأوضحت فانيسا هاسون دي أوليفيرا، رئيسة مؤسسة ماباس أن المبدأ الأساسي ١ من الرسالة يقرر أن تخطيط وتنفيذ السياسة العامة البيئية والصحية يجب أن يستمد جذوره من مبدأ الانسجام مع الطبيعة مع الاعتراف بالقيمة الأصيلة للطبيعة وتلك الخاصة بكل عضو في مجتمع الأرض، وأن تُمنح حقوق للطبيعة. والتزم الموقعون على الرسالة باتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل القانون البيئي بحيث يلبي المبادئ التي تجسدها حقوق الطبيعة.

٤٥ - وفي البرتغال، ثمة مطالبة مستمرة من جانب المواطنين البرتغاليين تناشد رئيس الجمعية في الجمهورية الاعتراف بالحقوق الأصيلة للطبيعة. وتلتمس المطالبة من الجمعية أن تعتمد التدابير التشريعية اللازمة للاعتراف بأن السعي من أجل الحقوق الأساسية للإنسان يرتهن بالاعتراف بالحقوق الأصيلة للطبيعة. كما يلتمسون وضع واجب قانوني على عاتق الدولة وجميع مواطنيها

(١٣) انظر www.natures-rights.org/ECI-DraftDirective-Draft.pdf.

(١٤) انظر www.youtube.com/watch?v=7RCqu-nqJkc.

(١٥) انظر http://fbga.com.br.

(١٦) انظر www.harmonywithnatureun.org/wordpress/wp-content/uploads/Papers/Carta%20da%20Natureza%20-%20Assinada.pdf.

باحترام جميع عناصر أي نظام إيكولوجي برمته، فضلا عن حق أي شخص أو كيان في مطالبة الحكومة بالدفاع عن الحقوق الأصيلة للطبيعة[١٧].

٤٦ - ويشرع مجلس مدينة فروم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية في منح حقوق الطبيعة لنهر فروم بواسطة لائحة تنظيمية جديدة تعترف بحقوق النهر والنظام الإيكولوجي المحيط به[١٨]. وقد عانى نهر فروم من التلوث المستمر على مر السنين، وطلبت منظمة فروم المحلية المستدامة أن يسن مجلس المدينة نوعا جديد من القوانين يعترف بحقوق الطبيعة، وذكرت أن هذا النهج يوفر نموذجا يسمح للسكان المحليين باستخدام القانون لحماية بيئتهم بطريقة أقل تكلفة وأكثر تعاونا.

٤٧ - كما أظهر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو منظمة غير حكومية تتمتع بمركز مراقب رسمي واستشاري لدى الأمم المتحدة، دعما قويا لحقوق الطبيعة في السنوات الأخيرة واستضاف المناسبات الثلاث الرئيسية التالية في هذا الصدد.

٤٨ - ففي ريو دي جانيرو، البرازيل، اعتمد مؤتمر القانون البيئي العالمي الذي نظم في إطار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبالشراكة الوثيقة مع رابطة القضاة البرازيلية، حقوق الطبيعة في المبدأ ٢ من الإعلان العالمي بشأن سيادة القانون البيئي.

٤٩ - وأعقب مؤتمر القانون البيئي العالمي تأييد عدة مئات من الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال القانون البيئي في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لبيان أوسلو. ويدعو البيان إلى إجراء حوار عالمي لحماية سلامة النظم الإيكولوجية للأرض كأساس للحياة والتنمية البشرية. وتدعو الورقة التي ناقشت بيان أوسلو إلى إنشاء رابطة للقانون والحوكمة الإيكولوجيين[١٩] ومن المقرر إطلاقها في سيينا، إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٠ - وتعلن ورقة مناقشة إعداد بيان أوسلو بين أمور أخرى، أن القانون البيئي متأصل في القانون الغربي الحديث ويستمد أصوله من المركزية البشرية الدينية، والثنائية الديكارتية، والفردية الفلسفية، والنفعية الأخلاقية. ولقد عفا الزمن على هذه النظرة العالمية في العصر الإيكولوجي الذي أعقب ذلك، وهي تحقق نتائج عكسية، لكنها لا تزال تهيمن على الطريقة التي يجري بها تصور وتفسير القوانين البيئية[١٩].

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة التابع للمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة الذي يعقد كل أربع سنوات قرارين يتناولان حقوق الطبيعة: قرار يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد البيئة؛ وقرار يتعلق بحق البشرية في بيئة صحية[٢٠]. واعُتبر الاعتراف بحقوق الطبيعة هيكلا قانونيا جديدا يغير جذريا الوضع القانوني للنظم الإيكولوجية. فعوضا عن معاملة الطبيعة بوصفها ممتلكات بموجب القانون، تعترف حقوق الطبيعة بأن للطبيعة بجميع أشكالها الحق في الوجود، والاستمرار،

(١٧) انظر www.direitosnatureza.org.

(١٨) انظر www.frometowncouncil.gov.uk/wp-content/uploads/2016/07/Agenda-item-6-For-decision-Establishing-nature-rights-bye-law-for-the-River-Frome.pdf.

(١٩) انظر www.harmonywithnatureun.org/content/documents/20170404OSLO_MANIFESTO.pdf.

(٢٠) انظر https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/IUCN-WCC-6th-005.pdf.

والمحافظة عليها وتجديد دوراتها الحيوية. أما القرار المتعلق بحق البشرية في بيئة صحية فيدعو كذلك الدول وجميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي إلى دعم اعتماد الإعلانات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تساهم في الاعتراف بحقوق البشر وكافة الكائنات الحية في البيئة وحقوق الطبيعة.

٥٢ - ومن النتائج الهامة الأخرى لمؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إدماج حقوق الطبيعة في برنامج عمل الاتحاد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ كأولوية ترمي إلى ضمان حقوق الطبيعة. وقد التزم الاتحاد بدعم الحياة البرية على وجه التحديد عن طريق النهوض بأنظمة الحقوق المتعلقة بحقوق الطبيعة من خلال نهج للحفظ قائم على الحقوق، وهو ما يتسق مع القرار ١٠٠ للاتحاد لعام ٢٠١٢ بشأن إدماج حقوق الطبيعة كنقطة تنسيق تنظيمية في عملية صنع القرار في الاتحاد[٢١] والدعوة التي أطلقها الاتحاد بأن تكون حقوق الطبيعة عنصرا أساسيا رئيسيا ومطلقا في جميع قرارات الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، تنوه التوصية ١٠٢ لعام ٢٠١٦ بضرورة أن تغدو جميع مواقع التراث العالمي والمناطق المحمية والأراضي المقدسة للشعوب الأصلية مناطق ''يحظر'' فيها التعدين وغيره من الصناعات الاستخراجية[٢٠].

٥٣ - وفي أفريقيا، يمثل قرار جديد صادر عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب معلما بارزا آخر. فيعترف القرار ٣٧٢ الذي اتخذ في الدورة العادية الستين للجنة المعقودة في النيجر، بدور المواقع الطبيعية المقدسة في حماية النظم الإيكولوجية الأفريقية ودور الطبيعة في إعمال حقوق الشعب الأفريقي، بما في ذلك حق الشعوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحق الشعوب في بيئة مرضية مواتية لتنميتهم[٢٢].

٥٤ - وثمة مثال آخر للسياسة العامة يأتي من حزب الخضر في إنكلترا وويلز بالمملكة المتحدة الذي اعتمد برنامج سياسة عامة لحقوق الطبيعة يتناول سبع مسؤوليات متميزة للبشر تجاه الطبيعة والاعتراف القانوني بحقوق الطبيعة كمفهوم قانوني لحماية النظم الإيكولوجية. وأضاف البرنامج أن هناك حقوق للطبيعة في الوجود، والاستمرار، والمحافظة عليها وتجديد دوراتها الحيوية، فضلا عن الحق في استعادتها، وسيدعم البرلمانيون الخضر، في كل من أوروبا والمملكة المتحدة، أي تدابير معقولة لإصدار صكوك قانونية تتعلق بتلك الحقوق[٢٣].

رابعا - التعليم المتعلق بفقه الأرض

٥٥ - يتناول هذا الفرع كلا من الأنشطة التعليمية النظامية وغير النظامية المتعلقة بحقوق الطبيعة، التي نشأت في المجالين المهني والعام للنهوض بفقه الأرض. وتبين الأمثلة التالية هذا التقدم على الصعيد العالمي.

(٢١) انظر https://cmsdata.iucn.org/downloads/resolutions_and_recommendations_2012.pdf.

(٢٢) انظر www.achpr.org/sessions/60th/resolutions/372.

(٢٣) انظر https://policy.greenparty.org.uk/rr.html.

ألف – التعليم النظامي المتعلق بفقه الأرض

٥٦ – يجري تدريجيا وضع برامج تعليم ودراسات عليا متقدمة في فقه الأرض، ومن المتوقع أن تستمر في ازدياد. وقد نشأ تدريب مهني نظامي بشأن فقه الأرض في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية.

٥٧ – ففي أفريقيا، قدمت مؤسسة غايا (Gaia) مزيجا من التدريبات التعليمية بعنوان ''دورات تدريبية من أجل التحول''، بشأن موضوع فقه الأرض. ومن الإنجازات الجديرة بالذكر تخرج أول مجموعة من المهنيين من بنن وأثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا وأوغندا، بعد دورة تدريب مدتها ثلاث سنوات كممارسين في مجال فقه الأرض. وتشمل الدورة مدخلات من كبار السن من الشعوب الأصلية فضلا عن المفكرين التقدميين من جميع أنحاء العالم من خلال مزيج ديناميكي من التدريبات في أماكن الإقامة، وخبرات الحياة البرية، والتعلم عن بعد، والحلقات الدراسية الشبكية، والمهام المكتوبة والعملية، والتوجيه.

٥٨ – ويعمل كل مشارك بهمة مع المجتمعات المحلية وفئات المجتمع المدني في بلدان كل منهم من أجل ''إعادة حبك سلة الحياة'' بغية إحياء أنظمة معارفهم التقليدية وقوانينهم العرفية التي تحمي النظم الإيكولوجية وتنوع البذور والأغذية. وتشدد الدورة أيضا على الممارسة الشخصية، وقراءة قوانين الطبيعة وإعادة الاتصال بالأرض. وستبدأ مجموعة جديدة من الرواد الأفريقيين في فقه الأرض دورة تطورهم المهني التي تستغرق ثلاث سنوات في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتُتاح أيضا مقدمات قصيرة عن فقه الأرض للمجتمعات المحلية وفئات وائتلافات المجتمع المدني في شتى أنحاء أفريقيا.

٥٩ – وفي الأرجنتين، شرعت كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الساحل الوطنية (National University of the Littoral) في تنظيم دورة على شبكة الإنترنت لتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الطبيعة[٢٤]. وانطلق البث المباشر للدورة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويغطي المنهج حقوق الطبيعة من خلال المساهمة في بوجهات النظر والنقاش العملي المتعدد التخصصات والتفكير في موضوع الطبيعة باعتبارها أهلا للتمتع بالحقوق، في إطار النماذج التي تقدم كبديل للرأسمالية ضمن فكرتي ''العيش الرغيد'' و ''العيش الكريم''.

٦٠ – وفي البرازيل، توفر الجامعة الاتحادية في سيارا (Ceará) برنامجا للدراسات العليا في القانون بشأن حقوق الطبيعة. ويبرز البرنامج مشاركة باحثين من جامعات برازيلية أخرى يلقون محاضرات عن حقوق الطبيعة، مما يعزز التعاون بين الجامعات بشأن هذه المسألة. وأنشأت جامعة ولاية ساو باولو أنشطة بحثية بشأن حقوق الطبيعة وقدمت الدعم لحلقات دراسية بشأن هذا الموضوع. كما تضم مؤسسة ماباس (MAPAS) وهي منظمة غير حكومية فريقا بحثيا مسجلا لدى المجلس الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية التابع لإدارة البحوث بحكومة البرازيل.

٦١ – ووضعت مدرسة كوليجيو دانتي أليغيري الثانوية العليا في ساو باولو، مشروعا يهدف إلى إشراك الطلاب في نهج يركز على الأرض لحماية الكوكب مستلهمة ذلك من مبادرة الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة. وسيعمل أكثر من ٢٤٠ طالبا ومنسقا ومعلما لموضوعات البيولوجيا

(٢٤) انظر www.fcjs.unl.edu.ar/sitios/cursosvirtuales/Pages.showSubcategoria&id=649.

والكيمياء واللغة الإنجليزية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات والفيزياء والتكنولوجيا في مشروع متعدد التخصصات على غرار حوار الأمم المتحدة الافتراضي حول الانسجام مع الطبيعة الذي عقد في عام ٢٠١٦[٢٥].

٦٢ - ويتعرض الطلاب لمفهوم حقوق الطبيعة من خلال النصوص والمواد الإذاعية والمناقشات مع الخبراء من أجل تحقيق الغاية ١٢-٨ من الهدف ١٢، من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على ''ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠ المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة''. ولدى اختتام المشروع، يقدم الطلاب وجهات نظرهم الخاصة حول النتائج التي توصلوا إليها.

٦٣ - وفي كندا، ثمة مثال ملهم لمبادرات الاقتصاد، وهو اقتصاديات شراكة عصر التأثير البشري ''الأنثروبوسين''، وهي شراكة تدريب وبحوث للدراسات العليا تشمل منظمات أكاديمية وحكومية وغير حكومية. وتتولى هذه المبادرة تدريب أكثر من ٦٠ من طلاب الدراسات العليا ومقارها في جامعات ماكغيل، ويورك وفيرمونت. وتتمثل أهدافها الشاملة في توضيح وتعليم وتطبيق فهم جديد لعلاقات الإنسان والأرض، يرتكز على الرؤى المتعمقة للعلم المعاصر ويسترشد بها. وتتراوح البحوث الصادرة عن أوساط شراكة عصر التأثير البشري بين التمويل الإيكولوجي إلى النظم الغذائية العالمية إلى حوكمة مستجمعات المياه والنشاط المناخي[٢٦].

٦٤ - وفي المكسيك، أدرجت جامعة غيريرو المستقلة في برامجها المتعلقة بالحصول على البكالوريوس والماجستير في القانون دورة بشأن القانون البيئي والعيش الرغيد ودورة في الأخلاقيات البيولوجية وحقوق الطبيعة وحقوق الحيوانات. وعلاوة على ذلك، تعترف كلية الحقوق بتلك الجامعة في رؤيتها ورسالتها الآن بتكامل حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم منهج التاريخ بكلية الفلسفة والأداب برنامجا عن التاريخ البيئي.

٦٥ - وفي المملكة المتحدة، استضافت كلية العلوم الاقتصادية في لندن، مؤتمرا عنوانه ''لماذا تهُيم القيم، قوة الغرض والقيم: الطريق إلى عالم أفضل''[٢٧]. واستكشف المؤتمر وناقش القيم والمبادئ المتعلقة بفقه الأرض والسبيل إلى العيش في انسجام مع الطبيعة، من قبيل الاحتفال بالتنوع، وتقدير التفرد، والعمل من أجل المصلحة العامة. ووضعت جامعة، لامبيتر (Lampeter) في ويلز، برنامجا بشأن الإشراف الإيكولوجي ومصطلحاته لطلاب الدراسات العليا.

٦٦ - وفي الولايات المتحدة، يجري بصورة متزايدة تدريس مفاهيم حقوق الطبيعة في المدارس والجامعات. فعلى سبيل المثال، تقدم كلية الحقوق في فيرمونت دورة بعنوان ''قانون الأرض'' تصف النظم القانونية والاقتصادية ونظم الحوكمة الأخرى التي تعترف بالحقوق الأصيلة للعالم الطبيعي في الوجود، والازدهار والتطور ثم تناقش الطريقة التي يمكن بها تنفيذ تلك النظم لتحقيق الاستدامة الدائمة[٢٨]. وثمة مثال آخر في المدارس الثانوية وهو مشروع قارورة التثقيف بشأن المحيط الحيوي في

(٢٥) انظر www.colegiodante.com.br.

(٢٦) انظر https://e4-net.org.

(٢٧) انظر www.gcgi.info/index.php/confs/800-13th-gcgi-international-conference-and-the-3rd-joint-gcgi-a.

(٢٨) انظر www.vermontlaw.edu/academics/classes/class?classid=1770.

مركز قانون الأرض، الذي يعلم الطلاب كيفية إنشاء محيطهم الحيوي ومن ثم إعمال القوانين التي تحمي حقوق النظم الإيكولوجية[٢٩].

٦٧ - ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على أن تحويل التعليم النظامي من منظور عالمي محوره الإنسان إلى منظور عالمي محوره الأرض مهمة معقدة. ومع ذلك، يعمل العلماء على نحو متزايد لتحقيق هذه الغاية بغية إحاطة الأجيال الجديدة علما بالمعرفة الأساسية التي مؤداها أننا جميعا جزء من الطبيعة.

باء - التعليم غير النظامي والمشاركة العامة في فقه الأرض

٦٨ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استضافت جهات أكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ومحاكم اتحادية ومعاهد البحوث في جميع أنحاء العالم حلقات دراسية على الصعد المحلية والوطنية والدولية، ومؤتمرات ومناقشات لمناقشة فقه الأرض والنهوض به. ومن بين المواضيع الرئيسية، نوقش الانسجام مع الطبيعة وحقوق الطبيعة في سياق الديمقراطية والتمسك بالمبادئ الدستورية ومبادرة الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة ومبادئ القانون البيئي والاستدامة، ولفتت المؤتمرات والمناسبات اهتمام الجمهور إلى حقوق الطبيعة.

٦٩ - وفي أستراليا، والأرجنتين، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وكندا، وكوستاريكا، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، اتسعت الشبكات المهنية في مجال فقه الأرض، وأدت إلى زيادة المشاركة العامة في موضوع الانسجام مع الطبيعة.

٧٠ - واستضافت الأرجنتين مؤتمرا بعنوان ''حقوق الطبيعة: منظورات عبر المحيط الأطلسي متعددة التخصصات ''[٣٠]، بدعم من مؤسسة بيلات (BAYLAT) وهي منظمة غير حكومية مكرسة لتعزيز التعاون بين جامعات ومعاهد البحوث في بافاريا وأمريكا اللاتينية، ودعا المؤتمر الخبراء من جانبي المحيط الأطلسي، من شتى التخصصات ومن المؤسسات الأكاديمية لمناقشة أهمية العيش الرغيد، وفي انسجام مع الطبيعة. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو إعطاء الأولوية للنقاش والمناقشات بشأن المنظورات المتباينة عبر المحيط الأطلسي في شتى التخصصات بشأن حقوق الطبيعة. وستكون محاضر حوارات المؤتمر بمثابة مراجع لمناقشات أوسع نطاقا وبحوث تعليمية بشأن حقوق الطبيعة.

٧١ - وفي أستراليا، عقدت مناسبتان مخصصتان لتثقيف المهنيين وأعضاء المجتمع المدني بشأن حقوق الطبيعة. فنظم تحالف قانون الأرض الأسترالي (AELA) مؤتمرا لدراسة مستقبل القانون البيئي في أستراليا. وتزامنا مع ذلك، عقد التحالف مهرجانا فنيا لعرض الأفكار وإعادة التفسير الإبداعي لمواضيع المؤتمر بعنوان حقوق الطبيعة، أستراليا ٢٠١٦[٣١]. كما عقدت أول محكمة بشأن حقوق الطبيعة في أستراليا، حيث استمع فريق من الخبراء إلى قضايا عرضها مواطنون ومحامون عن الأرض بشأن مسائل تتعلق بتدمير النظم الإيكولوجية في أستراليا. وعلاوة على ذلك، أنشئت منظمة

(٢٩) انظر www.earthlawcenter.org/education-and-outreach.

(٣٠) انظر www.unl.edu.ar/agenda/index.php?act=showEvento&id=12827#.WUrJSsaZNAY.

(٣١) انظر www.earthlaws.org.au/wp-content/uploads/2016/04/RONA16-Flyer_April-2016.pdf.

جديدة تركز على تدريب الممارسين القانونيين وأعضاء السلطة القضائية بغرض تحقيق التحول إلى فقه الأرض والاعتراف بحقوق الطبيعة.

٧٢ - واستضافت دولة بوليفيا المتعددة القوميات المنتدى البيئي الدولي العشرين[٣٢] الذي ركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف ١٢ بشأن أنماط الحياة المسؤولة والمستدامة في انسجام مع الطبيعة؛ والهدف ٤ بشأن القيم والتعليم؛ والهدف ١١ بشأن المجتمعات الحضرية المستدامة. وفي العديد من الأماكن، أخذت الحكومات المحلية بالفعل زمام المبادرة للتحول نحو الاستدامة.

٧٣ - وفي البرازيل، استضافت جامعة ولاية سيارا وحاكم ولاية سيارا مؤتمرا دوليا بشأن المعارف اللازمة للمواطنة في كوكب الأرض[٣٣]. وتمثل هدف المؤتمر في تناول الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في التعليم، وإعادة إحياء النزعة الإنسانية، واستعادة أخلاقيات الكوكب والتضامن. وبالإضافة إلى ذلك يستضيف فريق بحثي معني بالدراسات المتقدمة المتعلقة بالبيئة والاقتصاد في القانون الدولي بكلية الحقوق في الجامعة الاتحادية بسانتا كاتارينا حلقة دراسية دولية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لتعزيز النقاش بشأن الاعتراف بالصلة التي لا تنفصم بينهما.

٧٤ - وثمة مثال آخر من منظمة أمة باتشاماما (Pachamama Nation) غير الحكومية النشطة في توعية المجتمع المدني بحقوق الطبيعة والحاجة الملحة للبشرية للتوافق مع أمنا الأرض. وفي الآونة الأخيرة، استضافت المنظمة مهرجانها الدولي السادس في برازيليا، حيث عقدت أنشطة ثقافية متعددة للتوعية من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إقامة علاقة أفضل مع أمنا الأرض. واستضيفت أيضا حلقة نقاش بشأن فقه الأرض والانسجام مع الطبيعة بمشاركة أعضاء من الخبراء البرازيليين في شبكة معارف الانسجام مع المعارف الطبيعية.

٧٥ - وفي كندا، سيُعقد مؤتمر مشترك للجمعية الكندية للاقتصاديات الإيكولوجية واقتصاديات شراكة التأثير البشري في مونتريال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعنوان المؤتمر ''الاقتصادات في عصر القيود: زمن (إعادة) التطور!'' وهو يطرح سؤالا هو: ''في عصر تتزايد فيه القيود على أرضنا بصورة ملحوظة، كيف يمكن لنظمنا الاقتصادية أن تأخذها في الاعتبار؟'' ويهدف المؤتمر من خلال الاعتراف بالحاجة إلى إعادة تعريف العدالة الإيكولوجية والاجتماعية، إلى تسليط الضوء على التحديات الإيكولوجية والاجتماعية الحالية، والرؤى والأدوات المختلفة التي تغذي التغيير، فضلا عن المسارات التي يتعين اتخاذها لتحويل النظام الاقتصادي. وتشمل مواضيع المؤتمر ''الحركات وأساليب الخطاب البديلة'' التي ستستكشف رؤى مبتكرة لمستقبل عادل ومستدام بيئيا وتناقش سبل فهم وتعميق علاقات البشر بالأرض[٣٤].

٧٦ - واستضافت كوستاريكا الاجتماع الدولي السادس للمجلس الوطني البرازيلي المعني بالبحوث ودورات الدراسات العليا في مجال القانون بالاشتراك مع الجامعة الوطنية في كوستاريكا. وركز الاجتماع السادس على حقوق الإنسان والتمسك بالمبادئ الدستورية والديمقراطية. وكان من بين

(٣٢) انظر http://iefworld.org/conf20.

(٣٣) انظر www.uece.br/eventos/spcp.

(٣٤) انظر http://montreal2017.cansee.ca/en/home.

المواضيع التي تمت دراستها ومناقشتها، القانون البيئي والاستدامة وحقوق الطبيعة. وحضر الاجتماع العديد من الأساتذة البرازيليين من مختلف الجامعات البرازيلية، بما في ذلك جامعات غوياس وسانتا كاتارينا وسيارا الاتحادية. كما استضاف العديد من الباحثين والخبراء في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعية الذين شاركوا في حوار الأمم المتحدة حول الانسجام مع الطبيعة الذي عقد في أبريل ٢٠١٧، حلقة نقاش أيضا حول فقه الأرض.

٧٧ - واستضافت ألمانيا مناسبة بعنوان ''حقوق الطبيعة من المنظور عبر الأطلسي''، في شراكة مع جامعة الساحل الوطنية ومركز راشيل كارسون، بدعم من مؤسسة بيلات. وقد عقدت هذه المناسبة لتثقيف المشاركين بشأن الاعتراف بحقوق الطبيعة باعتبارها أحد أهم المناقشات في المجال القانوني في عصرنا وما بعده. وخصت تلك المناسبة بالذكر التقدم المحرز في مجال حقوق الطبيعة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية حيث تعترف الدساتير واللوائح الوطنية والمحلية بالطبيعة ككيان قانوني. وهدفت حلقة العمل إلى تحسين المناقشات الجارية من خلال منظور متعدد التخصصات وعبر الأطلسي، يربط التطورات الراهنة في أمريكا اللاتينية والتطورات الأوروبية والدولية بعضها ببعض.

٧٨ - وفي إيطاليا، استضافت كلية الحقوق بجامعة بولونا مؤتمرا دوليا عنوانه ''كيف تدير النظام الإيكولوجي؟ نهج متعدد التخصصات'' دعما لمبادرة الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة[٣٥]. وشاركت في رعاية المؤتمر مؤسسة Fondazione Flaminia، ومؤسسة La Cooperativa Sociale Il Cerchio. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في إنشاء شبكة متعددة التخصصات للأوساط الأكاديمية والناشطين الذين يعملون دفاعا عن البيئة، ويشتركون في الاعتقاد بضرورة التحول إلى نهج كلي وإيكولوجي دفاعا عن أمنا الأرض؛ وإحاطة الطلاب والمواطنين علما بوجود نهج مختلفة لمعالجة المشاكل البيئية وتوعيتهم بذلك، وبفقه الأرض، ومبادرة الأمم المتحدة بشأن الانسجام مع الطبيعة. وستنشر نتائج المؤتمر في شكل كتاب إلكتروني يتوقع صدوره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٧٩ - وفي إيطاليا أيضا، تضمنت ''جولة عام ٢٠١٧ لصالح أمة باتشاماما'' (Tour 2017 por la Pachamama) أكثر من ١٤ محطة توقف في ١١ مدينة وبلدة. واتسمت كل فقرة في الجولة بعروض موسيقية حية، ومناقشات إعلامية أو أفلام وثائقية، واحتفالات ركزت على العيش في انسجام مع أمنا الأرض. واحتفل أيضا بمهرجاني الأرض الحية، حقوق أمنا الأرض'' Terra Viva! I Diritti della Madre Terra'' ويوم خارج نطاق الزمن''Giorno fuori dal tempo''، ليضافا إلى المؤتمرات والحوارات والمناسبات الاحتفالية الأخرى التي شارك فيها المجتمع المدني الإيطالي وحصل على تثقيف منها بشأن حقوق الطبيعة.

٨٠ - واستضافت مكسيكو سيتي المنتدى الدولي الأول لحقوق أمنا الأرض[٣٦]. وعقدت الحكومة المكسيكية اجتماعا بشراكة من ممثلي المجتمع المدني واللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان والجامعات وحكومة مكسيكو سيتي ضم الناشطين والمنظرين والباحثين والدارسين من جميع أنحاء العالم لتناول العلاقة غير المتكافئة بين أمنا الأرض والبشر. وركز المنتدى على أهمية إصدار

(٣٥) انظر www.fondazioneflaminia.it/wp-content/uploads/2017/02/LOCANDINA.pdf?48aec7.

(٣٦) انظر www.harmonywithnatureun.org/rightsofnature.html.

تشريعات بشأن حقوق أمنا الأرض وعمل على دعم وتنفيذ تعديل في دستور مكسيكو سيتي للاعتراف بحقوق الطبيعة.

٨١ - وأسفر منتدى المكسيك عن فريق عامل دولي متعدد التخصصات لمتابعة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الطبيعة وحدد إجراءات للتأثير على التشريعات الوطنية والدولية لصالح رؤية تتمحور حول الأرض. وسلطت هذه المبادرة الضوء على الحاجة الملحة لتقلد المواطنين مسؤولية رعاية أمنا الأرض وإرساء نظم حوكمة تستعيد الصلة المحترمة مع الطبيعة. وعلاوة على ذلك، كان الدور الرئيسي الذي اضطلعت به جامعة المكسيك المستقلة الوطنية وجامعة غيريرو المستقلة فعالا في توعية الجمهور عامة ونشر ورقات علمية عن تكامل حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة.

٨٢ - وفي المكسيك وحدها، نُظم أكثر من ١٠٠ مناسبة تشمل كتبا ومعارض فنية وأفلاما ومهرجانات تتعلق بأمنا الأرض، بما في ذلك إصدار كتاب توماس توريلي ''*Another World*'' في أيار/مايو ٢٠١٧؛ وبرامج تلفزيونية متواصلة مثل ''ما معنى أن تكون جزءا من أمنا الأرض'' لألبرتو روز، العضو في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعية.

٨٣ - وفي إسبانيا، استضيف ١٢ مؤتمرا و٣ عروض تثقيفية خاصة عن حقوق الطبيعة خلال العام الماضي. فعلى سبيل المثال، أنتجت منظمة أندلُسيا للتضامن الدولي فيلما وثائقيا لمدة ساعة بعنوان *Reimaginar lo global: pueblos y naturaleza en el centro de la globalización*[٣٧]. ونُظمت أيضا حفلة موسيقية وحلقة مناقشة مع مجتمع ليوراماي (Liuramae) المحلي الذي أسسه ميو فيل (Miyo Fiel) بشأن القرى الإيكولوجية، ومناسبات الاحتفالات الأصلية لأمنا الأرض، والاحتفال بالأم الأرض في أسبوع الفن الدولي (la Semana Internacional del Arte de Cooperar)، ومؤتمر القمة العشرين للفرع الأوروبي لشبكة القرى الإيكولوجية العالمية بدعم من ممثلين من أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٨٤ - وعقدت السويد مؤتمرها لحقوق الأرض بشأن حقوق الطبيعة. وتتمثل النتيجة الرئيسية للمؤتمر في اعتماد إعلان ''التغييرات الخمسة التي نريد أن نراها''، والتي تتضمن ''أن نتعلم أن نحكم أنفسنا بما يتفق مع قوانين الطبيعة؛ الإصغاء للطبيعة والتكلم باسمها؛ التواصل والتعاون عبر الحدود؛ والتعافي من جروح الماضي فرديا وجماعيا من أجل المضي قدما؛ والتحلي بالعزم، واتخاذ إجراءات بشأن حقوق الأرض مقرونة بالحب[٣٨]. وحضر مشاركون من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية.

٨٥ - وشملت بعض المواضيع التي نوقشت قانون الإبادة الإيكولوجية، والإجراءات المحلية المتعلقة بحقوق الطبيعة، والمحاكم الدولية، والفن من أجل حقوق الطبيعة، والصلة بين حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، ودور التقاليد الروحية المحلية، وعالم ''يضم أكثر من البشر'' في ميدان التعليم. وشملت المناسبات الجانبية اجتماعات مع وزارة الخارجية السويدية، والوكالة السويدية لحماية البيئة، وأعضاء البرلمان، ومركز ستوكهولم المعني بالقدرة على الصمود، ومشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية.

(٣٧) انظر www.youtube.com/watch?v=GGsjSIH9O9s.

(٣٨) انظر www.earthrightsconference.org.

٨٦ - وفي سويسرا، جمعت حملة جمع التوقيعات أطلقتها منظمة حقوق أمنا الأرض غير الحكومية لتشجيع الأمم المتحدة على المشاركة في الصياغة الرسمية للإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ توقيع حتى وقت تحرير التقرير وتهدف إلى بلوغ مليون توقيع بحلول عام ٢٠١٨ بحيث يتزامن ذلك مع الاحتفال بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٣٩] وفي مثال آخر، استضافت منظمة (OSI) غير الحكومية الدولية للترويج للعلوم مؤتمرها الدولي السنوي الخامس بشأن حقوق الطبيعة في قصر الأمم. وقُدمت عروض وجرت مناقشات بين أعضاء المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وسيعقد المؤتمر الدولي السنوي السادس في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وسيضم شبكات المجتمع المدني وعلماء وممثلين عن الحكومات من من بلدان عديدة.

٨٧ - وفي المملكة المتحدة، شارك جان بول ميرتينيز في إنتاج أداء استعراضي فريد لفنانين من الشعوب الأصلية وممثلين وموسيقيين غربيين بارزين في مهرجان غلاستُنبري في المملكة المتحدة، وهو أكبر مهرجان موسيقي في أوروبا حضره ٩٠ ٠٠٠ شخص. وأبرز الحفل ممثلين من الشعوب الأصلية، والأمريكيين الأصليين ومجتمعات السكان الأصليين في استراليا، وموسيقين سنغاليين وفناني الموسيقى الغربية الذين قدموا أغان تقليدية وتحدثوا عن حقوق الطبيعة وضرورة احترام الجميع لقوانين الطبيعة من وجهات نظرهم العالمية التقليدية والاستجابة لها. ويتطلع الجمهور وفنانو الأداء والفرق الإبداعية إلى اطلاق عمل فني جديد لنشر برنامج الانسجام مع الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك أطلق التحالف المتمحور حول الإيكولوجيا منشور Ecological Citizen Journal وهو منشور أكاديمي مجاني لتعبئة النقاش بمنظور يركز على الأرض.

٨٨ - واعتمد التحالف العالمي لحقوق الطبيعة نموذجا للبت في القضايا من شتى أنحاء العالم وفقا لنموذج محاكم حقوق الطبيعة[٤٠]. وتعترف هذه المبادرة التي أنشأها المواطنون بقيادة محامين وغيرهم من قادة قانون الأرض بأن النظم الإيكولوجية تمتلك حقوقا أصيلة، بمثل ما تملكه الشعوب الأصلية التي تعيش فيها. وأثناء المحاكمات، يستمع فريق من القضاة إلى الأدلة ويصدرون أحكاما تستند إلى الأدلة المقدمة عن انتهاكات حقوق الطبيعة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية ذات الصلة. ومن المقرر إنشاء محكمة لحقوق الطبيعة في بون بألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. كما عُقدت عدة محاكم إقليمية، بما في ذلك في إكوادور والولايات المتحدة.

خامسا - الخلاصة

٨٩ - في هذا الوقت الذي يتسم بتحد بيئي كبير، بدأنا في توسيع آفاق وعينا وفهمنا للصلة بين رفاه كوكب الأرض ورفاهية الجنس البشري. وفي ظل النموذج السائد حاليا المتمحور حول الإنسان، يعد تغيير نظم القيم وأنماط العيش من أصعب السلوكيات التي يمكن التخلي عنها لأن جذورها ممتدة في أعماق في المجتمع الحديث.

(٣٩) انظر www.rightsofmotherearth.com.

(٤٠) انظر http://therightsofnature.org/rights-of-nature-tribunal.

٩٠ - بيد أنه يجري بذل عدد متزايد من الجهود لتغيير هذه السلوكيات بإيجاد حقائق جماعية جديدة في القانون والأخلاقيات والاقتصاد والتعليم والعلم والحكومة لإعمال فهم جديد للعالم. وقد كانت تلك مهمة الخبراء في شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة، الذين يلتزمون في مجال خبرة كل منهم بتيسير التغيير المجتمعي الذي يحترم الطبيعة ويتبنى نظرة عالمية محورها الأرض.

٩١ - وتتقارب خطى البلدان في جميع أنحاء العالم، رغم خلافاتها الثقافية والتاريخية، صوب إقامة علاقة شاملة مع الطبيعة، ولا سيما بمنح حقوق للطبيعة. ومنذ صدور تقرير الخبراء في العام الماضي واختتام الحوار في نيسان/أبريل ٢٠١٧، لاحظ أولئك الخبراء تحولات هامة من حيث اعتراف الجمهور عامة برؤية عالمية محورها الأرض لا الإنسان، وما يستتبعه ذلك من تغييرات في القانون والسياسات.

٩٢ - وقد أمكن تحقيق هذه التحولات بفضل التزام الخبراء القوي وقدرتهم على صياغة عمل خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بلغة أكثر سهولة وتيسير الوصول إليها من خلال مختلف البرامج التعليمية النظامية وغير النظامية ومناسبات المشاركة العامة التي نظموها أو شاركوا فيها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعد مساهماتهم جديرة بالثناء لأنها تدعم عمل الأمم المتحدة من خلال التواصل مع جمهور أوسع بهدف مشترك هو النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في انسجام مع الطبيعة.

٩٣ - ويجب أيضا إبراز الأدوار البالغة الأهمية والمتنوعة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية والقادة العماليون والمنظمات الدينية والقادة الدينيون وحركات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والعديد من ممثلي المجتمع المدني الآخرين في إحداث التغيير المجتمعي. ففي العديد من الأنشطة التي تناولها هذا التقرير، كان المجتمع المدني عنصرا مهما وما انفك يشارك بصورة متزايدة في شراكات مع الحكومات للنهوض بتنفيذ فقه الأرض.

سادسا - التوصيات

٩٤ - اعترفت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والأوساط العلمية والزعماء الروحيون وقادة المجتمعات المحلية وقادة السكان الأصليين والجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم بالتأثير الكبير للأنشطة البشرية على نظام الأرض. وتُعد الحاجة لتناول استعادة علاقتنا مع الطبيعة، والعيش في انسجام معها عاملا رئيسيا لقلب مسار الضرر الذي لحق بالأرض وحمايتها إزاء أي نشاط إنساني ضار آخر. ولذلك قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

(أ) دعوة شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة القائمة من الممارسين الخبراء والمفكرين والأكاديميين العاملين في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية، بما في ذلك الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والبيئة والاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون والأخلاق والشؤون الروحانية والأنثروبولوجيا والطب، من أجل مواصلة النهوض بتنفيذ الحياة المستدامة في انسجام مع الطبيعة، مع الاعتماد على أمثلة حية للممارسات الجيدة والمعلومات العلمية الحالية، ولا سيما المستمدة من مراكز الامتياز في مجالات العلوم البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) عرض الأعمال التي تضطلع بها الدول الأعضاء، وفئات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرون، وشبكة المعارف المتنامية بشأن هذا الموضوع، من أجل وضع نُهج واجراءات كلية ومتكاملة لتعزيز المعيشة المستدامة في انسجام مع الطبيعة من خلال موقع الانسجام مع الطبيعة (www.harmonywithnatureun.org) وتقديم الدعم لتلك الأعمال.